التقرير الصادر عن الإجتماع الأول للجنة التحوّل الرقمي في قطاع العدالة 2

مشروع مسودة أولية للتحوّل الرقمي في قطاع العدالة.....12

تصور اولي من قبل مديرية تكنولوجيا المعلومات في وزارة العدل حول رؤية المملكة الأردنية الهاشمية لوضع خطة التحول الرقمي في الدول العربية 15

التقرير الصادر عن الاجتماع الأول للجنة التحوّل الرقمي في قطاع العدالة

بيروت 12 – 2023/09/14م

الموافق 27 – 29 صفر 1445 هـ

التقرير الصادر
عن
الإجتماع الأول
للجنة التحوّل الرقمي في قطاع العدالة

بيروت 12 – 2023/09/14م
الموافق 27 – 29 صفر 1445 هـ

تنفيذاً لقرار مجلس وزراء العدل العرب رقم 1308/د38 تاريخ 2022/10/20 عقدت لجنة التحوّل الرقمي إجتماعها الأول في مقر المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية خلال الفترة 12–2023/09/14 بمشاركة كل من:

- الأستاذ بندر إبراهيم صالح الصائغ، الوكيل المساعد للتحوّل الرقمي والتطبيقات العدلية – وزارة العدل/السعودية
- الدكتور عبد اللطيف نايف عبد اللطيف، نائب رئيس مجلس الدولة – مجلس الدولة/العراق
- الأستاذة هدى الوحيدي، مدير عام الحاسوب والمعلومات – وزارة العدل/فلسطين
- الأستاذة حصة الوليد الهيل، رئيس قسم القضايا المدنية الجزائية – وزارة العدل – إدارة قضايا الدولة/قطر
- الأستاذ همدان محمد المري، محامي قضايا دولة أول – وزارة العدل – إدارة قضايا الدولة/قطر
- القاضي وسيم شفيق الحجار، القاضي المشرف على مركز المعلوماتية القضائية والقانونية – وزارة العدل/لبنان
- الأستاذ مروان الأمزيبري، مهندس الشبكات والأنظمة المعلوماتية – وزارة العدل/المغرب
- الأستاذ جمال أكاط، المفتش العام للإدارة القضائية والسجون – وزارة العدل – المفتشية العامة/موريتانيا

إعتذر السفير عبد الرحمن الصلح عن حضور الاجتماع لوجوده في مهمة في الرياض – المملكة العربية السعودية يرافقه د. يوسف السبعاوي نائب رئيس المركز.

واختار المشاركون الدكتور عبد اللطيف نايف عبد اللطيف، نائب رئيس مجلس الدولة في جمهورية العراق لرئاسة أشغال الاجتماع.

د. عبد اللطيف نايف – العراق – الرئيس:

أرحّب بالمشاركين في الدول العربية. إن التحوّل الرقمي يرتبط بأمور لها علاقة بالتطوّر التكنولوجي وبالظروف الإستثنائية التي تعرَّض لها العالم كجائحة كورونا، كما لها علاقة بتسيير المرفق العام.

كثير من الدول لها باع طويل في التحوّل الرقمي والرقمنة قبل جائحة كورونا، وهناك دول بدأت بالتحوّل الرقمي أثناء الجائحة أو فيما بعد. أما في العراق، فالتحوّل الرقمي بدأ في إنشاء الحكومة الإلكترونية للمخاطبات بين الإدارات العمومية وتسيير خدمات الجمهور. أما في مجال القضاء فالخطوات تكاد تكون بطيئة إلاّ في المحاكم التابعة لمجلس القضاء الأعلى وقد بدأت بالشهود، أما في المرافعات فلا تزال بطيئة إلاّ ما خلا بعض الإستثناءات. ونحن في مجلس الدولة لنا إختصاصات تشريعية وإفتائية والقضاء الإداري، فيما خصّ الإختصاصات التشريعية والإفتائية أصبحت الجلسات والمخاطبات إلكترونية وفي المحاكمات الإدارية بدأت الرقمنة وقطعت شوطاً بإستثناء المحكمة الإدارية العليا.

وأشاد ونوّه بتجربة التحوّل الرقمي والمكننة لديوان المظالم في السعودية معتبراً إياها تجربة فريدة ورائدة.

ثم جدّد الترحيب بالمشاركين.

أ. بندر الصانع – السعودية:

أتمنى التوفيق للجميع. أما فيما خصّ تجربة وزارة العدل في المملكة، فإن الأعمال العدلية والقضائية كافة أصبحت تتمّ إلكترونياً وكذلك الأحكام المالية والرسوم تدفع إلكترونياً وهذه التجربة أسهمت وتُسهم في سرعة الفصل بالدعاوى وإنجازها بنسبة 99 بالمئة، كما أسهمت تجربة التحوّل الرقمي في توفير الكثير من الأموال، كما ساهمت في تحسين البيئة الإستثمارية.

حالياً 97 بالمئة من الجلسات تتمّ إلكترونياً و3% تتمّ حضورياً. سابقاً كثير من الجلسات كانت تؤجّل أو تُلغى. الآن تبدو سرعة الإنجاز واضحة واجهتنا سابقاً في بداية التجربة مشاكل تقنية في الصوت أو في طريقة الحضور.

د. عبد اللطيف نايف – العراق – الرئيس:

هل هناك نظام خاص لإدارة الجلسات بالمحاكم؟ وكم عدد الجلسات المنظورة في اليوم عادة؟

أ. بندر الصانع – السعودية:

لا يحضرني الرقم تماماً، لكن باليوم الواحد ينظر معدل لا يقلّ عن 10.000 دعوى. طبعاً أحتاج لتأكيد الرقم.

د. وسيم الحجار – لبنان:

مررنا بتجربة أثناء جائحة كورونا مع الموقوفين. فقد تمّ إجراء العديد من الجلسات أون لاين. وتمّ التعريف عن السجين من آمر السجن. لكن إذا كانت الجلسة مثلاً مع شاهد في بيته فكيف يتمّ التعريف على صاحب العلاقة حتى لا يتمّ انتحال الشخصية؟

أ. بندر الصانع – السعودية:

أي طرف يعرّف عن نفسه عن طريق نظام خاص للتعريف عن هوية الأشخاص. بالنسبة للسجون نفس الطريقة.

أ. مروان الأمزيبري – المغرب:

سعيد بتواجدي معكم، التجربة السعودية تجربة رائدة. أسأل عن النظام الإلكتروني المستخدم وما هي الخدمات المقدّمة للمواطنين عن بُعد، ما نوع هذه الخدمات وما أنواعها، وتسديد الرسوم كيف يتمّ؟ عن بُعد؟

أ. بندر الصانع – السعودية:

لدينا في وزارات العدل منصّة إلكترونية إسمها "نافذ" تقدّم كل الخدمات المتعلّقة بالقضاء حتى التنفيذ ودفع الرسوم. بإختصار يمكن تقديم دعوى بالكامل ومتابعة إجراءاتها حتى تنفيذ الحكم. هذا النظام يخدم المواطنين والمحامين والشركات.

أ. مروان الأمزيبري – المغرب:

التبليغ هل يتمّ إلكترونياً؟

أ. بندر الصانع – السعودية:

الرسوم تُسدّد "أون لاين" بعد إرسال الفاتورة. بالنسبة للتليغ يتمّ إلكترونياً بناءً على قانون صدر لهذه الغاية ويتمّ التبليغ "أون لاين" وتمّ اعتماد البريد الإلكتروني (الإيميل).

د. عبد اللطيف نايف – العراق – الرئيس:

هل صدرت تشريعات تفرض اعتماد الرقمنة، وكل الإجراءات القضائية تتمّ إلكترونياً؟

أ. بندر الصانع – السعودية:

تمّ إصدار التشريعات اللازمة، وتعديل ما يلزم من تشريعات وفق ما يناسب النظام الإلكتروني المُعتمد وهو متكامل مع وزارة الداخلية. بعض الأنظمة تمّ تعديلها داخلياً وبعضها عدّلها مجلس القضاء الأعلى وبعضها عدّل بمرسوم.

د. وسيم الحجار – لبنان:

بعد إتمام أعمال المكننة بما فيها الإجراءات القضائية، هل هناك إحصاءات تمّ إصدارها تدلّ على الفعالية وزيادة حجم العمل؟ هل حصلت شكاوى أو اعتراضات على بعض الثغرات للإستفادة من التجربة من المتقاضين؟ أو المحامين؟

أ. بندر الصانع – السعودية:

بالنسبة لزيادة حجم الأعمال، التحويلات المالية والتسجيلات العقارية كانت تستغرق لإنجازها ما بين 4 أشهر إلى 5 أشهر، أصبحت تُنجز خلال ثلاثة أيام، زيادة العدد بلغت 34%، إنجاز القضايا زادت بنسبة 96%، بعضها يُنجز بجلسة واحدة، حتى لو كان المدّعي في منطقة نائية بإمكانه رفع دعوى في الرياض ومتابعتها إلكترونياً، وكل هذا مؤشرات جيدة.

بالنسبة للتعرّف على هوية الشخص لا يوجد خطأ 1% إلاّ إذا كان الخطأ من الشخص نفسه، تكاد تكون نسبتها معدومة.

أة. هدى الوحيدي – فلسطين:

التحوّل الرقمي فيه محاور. ثقة الناس والتعامل معها، كيف تعامل معها الناس، ما كانت التجربة؟

أ. بندر الصانع – السعودية:

جرى رفع الوعي بمسار مستقلّ. الشيء الآخر أنه لم يعد هناك خيار آخر، فالأنظمة فرضت أمر واقع، وهنك التوعية، ومراكز المساعدة، والورش.

أ. جمال آكاط – موريتانيا:

ما هي الحلول المعتمدة على صعيد العمل المهني للقاضي؟ على صعيد إصدار الأحكام والتحرير اليومي؟ هل أعددتم تصوّر يخدم هذه اللجنة لفائدة الدول العربية؟

دمج مجموعة من مصادر البيانات، ماذا لو كان هناك بلد لا توجد فيه هذه البيانات لدى القطاعات المعنية؟ ما هي الخطوات للتحوّل الرقمي.

هل اقترحتم على الصعيد التقني تقنية معيّنة للتحوّل الرقمي؟ هل اقترحتم منصّات شاملة؟ هل لديكم بيانات أو نصوص قانونية مختلفة يحتاج إليها القاضي؟

أ. بندر الصانع – السعودية:

القاضي يستلم الدعوى كاملة البيانات، تراجع عن طريق مركز موحّد. بالنسبة للدعم نتمنى أن تخرج هذه اللجنة بتوصيات. وزارة العدل مرتبطة مع أكثر من 65 جهة حكومية. وهناك منصّة يستطيع القاضي من خلالها الإطلاع على الأنظمة والقوانين.

أ. مروان الأمزبيري – المغرب:

س: ترحيل المعطيات؟ تجربة المغرب بالنسبة لترحيل المعطيات تمّت خلال 8 سنوات!

ج: (السيد بندر الصانع): بمرحلة تطوير النظام ولما بدأ العمل كانت مجهزة.

س: كيف تمّ التعامل مع الملفات القديمة؟

ج: تمّ ترحيل بياناتها بالكامل.

س: كيف تمّ التعامل مع المواطنين الذين ليس لهم دراية بإستخدام التقنيات الحديثة؟

ج: هناك مراكز مساعدة، يمكن الإستفادة من المساعدة عبر هذه المراكز.

س: هل هناك جلسات حضورية؟

ج: الأصل بالجلسات أنها عن بُعد، يمكن أن تكون حضورية إذا كان هناك أسباب منطقية، أو طلب القاضي أن تكون الجلسة حضورياً.

س: تحرير الأحكام، هل توقّع إلكترونياً من القاضي؟

ج: كله يتمّ إلكترونياً.

س: الأحكام الموقّعة إلكترونياً، هل تؤرشف؟ وهل هناك ربط مع المؤسسات الحكومية؟

ج: الأحكام موجودة إلكترونياً، وتمّ الربط مع أكثر من 65 جهة حكومية. نفس الأمر مع جهات إنفاذ القانون وتنفيذ الأحكام.

طابع التنفيذ إجرائي أكثر منه قضائي. ينظر فيه قاضي إجرائي.

د. وسيم الحجار – لبنان:

س: هل يمكن إعطاء نسخة ورقية مصدّقة من الجهات السعودية لمن يحتاجها في بلده؟

ج: فعلياً وزارة العدل لا تصدر أوراق، ممكن التصديق عن طريق السفارة أو القنصلية للمعاملة الإلكترونية، ويمكن التحقّق منها ومن الهوية.

أة. هدى الوحيدي – فلسطين:

س: هل هو نظام مختصّ بالمملكة أم للدول الأخرى إمكانية التحقّق؟

ج: فعلياً لجميع الدول إمكانية التحقّق عبر هذا النظام.

د. وسيم الحجار – لبنان:

س: ماذا عن حماية البيانات الشخصية؟

ج: البيانات الحسّاسة صاحبها لديه رمز (كود) فلا يمكن الإطلاع عليها إلاّ برضى أو بإذن صاحبها.

أ. همدان المري – قطر:

العنوان الوطني، على كل شخص أن يقوم بتسجيل عنوان لدى وزارة الداخلية، السكن، الهاتف الأرضي، الجوال، البريد الإلكتروني، وعمل الشخص. وبموجب هذا العنوان أصبحت الإعلامات القضائية سهلة.

بالنسبة للمحاكم تبادل صحف الدعاوى يتمّ إلكترونياً لكن الجلسات حضورية.

بالنسبة للمهل قانون المحاكم الإستثمارية حدّد مدداً موجزة لتشجيع الإستثمار بإجراءات سريعة وقد خرج قواعد قوانين الإجراءات المدنية.

المستندات تقدّم للمحاكم إلكترونياً، لكن الجلسات حضورية، ربما في المستقبل تكون إلكترونية.

أ. جمال أكاط – موريتانيا:

التحوّل الرقمي يتمّ في بعض الدول بشكل تدريبي. العنوان الوطني شيء أساسي للأشخاص كما ألزم القانون الصادر عام 2017.

وأوصي بأن يتمّ تشجيع الزيارات البينية للإستفادة من التجارب والخبرات. والتشجيع على تبادل التطبيقات الإلكترونية.

أ. مروان الأمزيبري – المغرب:

العنوان الإلكتروني هل يؤخذ من نظام خاص بكم أو من حقل عام؟

أ. همدان المري – قطر:

هو حقل خاص بوزارة الداخلية.

أة. هدى الوحيدي – فلسطين:

وزارة العدل بدأت من عدة سنوات مشروع التحوّل الرقمي في قطاع العدالة بدأنا في سير إجراءات الدعوى تسجيل ومتابعة من المحامين والجلسات حضوري باستثناء جلسات مجلس القضاء الأعلى والقضاء الشرعي والقضاء العسكري والقضاء الإداري يجري فيها العمل إلكترونياً. والعمل الورقي يجري بشكل موازي. حالياً نعمل على نظام الدخول الموحّد. لاحقاً بمشروع التبليغ الإلكتروني. الداخلية والمعلومات والمالية تمّ بناء الأنظمة وبدأت مراحل الإعلام والتوعية. بدأنا بالقطاع العام. هناك تطبيق حكومي يؤمن 20 خدمة حكومية إلكترونية، وبعد شهر سوف نطلق مجموعة خدمات أخرى.

لدينا شيء أساسي، هو تبادل المعلومات، فلولا الربط البيني لا يمكن النجاح.

الأنظمة معرّفة حسب القوانين السارية، هناك بعض الأنظمة يجب أن تعدّل وأخرى يجب أن تتغيّر وتحدَّث بحيث تتضمن إستراتيجية التحوّل الرقمي جميع خدمات قطاع العدالة. ويجب أن تتضافر الجهود للإستفادة من خبرات وتجارب بعضنا البعض.

وتمّ توفير نظام إدارة سير الدعاوى لجيبوتي والأردن أخذ نسخة منه وطوّرها. ويجب أن تتوفّر إرادة التغيير وإنفاذ الأنظمة وإلزام المواطنين والموظفين ويجب التوعية أكثر. وإن شاء الله يجري التعديل اللازم للقوانين. التبليغات الإلكترونية أساسية يتمّ إعداد دراسة ولكن يعتمد على تطبيق نظام الدخول الموحّد.

أ. مروان الأمزيبري – المغرب:

عملية التحوّل الرقمي في المغرب مرّت بثلاث مراحل. أولاً جرى العمل على التحوّل الرقمي لجميع الإدارات العمومية ونحن بصدد تطوير الأمر إلى الإدارات الذكية والخدمات الذكية للإدارات العمومية. بالنسبة لوزارة العدل أثناء جائحة كورونا تمّ اعتماد المحاكمة عن بُعد وجرى اعتمادها:

1. مكتب الضبط الرقمي.
2. الحامل الإلكتروني.
3. حجز المواعيد.

الأنظمة المعلوماتية في وزارة العدل:

- نظام تدبير القضايا المدنية.
- نظام تدبير القضايا الزجرية.
- نظام تدبير السجل التجاري (تسجيل التجار والرهون).
- نظام تدبير المحاكم وصناديق المحاكم لاحتساب الرسوم القضائية معتمد على القوانين ونحن بصدد ربطه مع نظام تدبير القضايا المدنية.

وهناك منصّات إلكترونية جرى تطويرها، منها منصّة موحّدة لضمان الرهونات وتعديل هذه الضمانات. رابط واحد يمكن من تتبّع الدعاوى وإجراءات جميع المحاكم. هناك منصّة المحامي الذي يمكن من وضع المرافعات. هناك تدبير المحاكمة عن بُعد معتمد إلى الآن، وجميع المحاكم مجهّزة للقيام بجلسات محاكمة عن بُعد.

وعدّد بعض المنصّات الأخرى وذكر بعض الإحصائيات حول إنجاز الدعاوى.
نظام تعيين القاضي المقرّر معتمد في المحاكم، تحرير الأحكام يجري من خلال نظام تدبير القضايا المدنية، يتمّ التصديق والتوقيع على الحكم إلكترونياً.

د. وسيم الحجار – لبنان:
تجربة لبنان في التحوّل الرقمي بدأت عام 2005 من خلال إعداد مخطّط توجيهي لكيفية مكننة العمل في المحاكم ثم دراسة تنفيذ وهندسة الإجراءات إلكترونياً. بدأ التنفيذ عام 2010 بالتعاون مع وزارة التنمية الإدارية بتلزيم شركة لبنانية، أما البرامج فلُزّمت لشركة فرنسية لديها خبرة ببرمجة أنظمة المحاكم. بدأنا بتدريب الموظفين في بيروت والجديدة وجونيه على أساس أن تعمّم على باقي المحاكم. نحن في لبنان لدينا 35 موقع للمحاكم. التجمّع الأكبر في بيروت بدأ تشغيل هذا النظام في بيروت على أن يتمّ الإنتقال إلى المحاكم الأخرى. وتسديد الرسوم إلكترونياً. الوضع الاقتصادي وواقع الموظفين الذي وصلنا إليه خاصة أصحاب الخبرة عالية المستوى دفعها للهجرة من لبنان ومسألة النزوح زادت من عدد الجرائم الجزائية وبالتالي أدّى إلى زيادة عدد السجناء واكتظاظ السجون. لجأنا إلى المحاكمة عن بُعد وإجراء الإستجوابات عن بُعد لحلّ مشكلة الإكتظاظ في السجون. ولا زال جاري العمل بهذه الطريقة.
تم إقرار إستراتيجية التحوّل الرقمي وهي طموحة لكن الوضع الاقتصادي يعيق خطة التحوّل الرقمي هذه.
بعد ذلك جرى عرض ما أرسلته مندوبية الكويت عبر البريد الإلكتروني حول مشروع الكويت للحكومة الإلكترونية ومتفرعاتها.

كما جرى مناقشة وتعديل مشروع المسودة الأوليّة للتحوّل الرقمي ولما جرى تعديلها وأقرّت من أعضاء اللجنة جرت الموافقة على تعميمها على الدول العربية للإجابة عليها بإرسال إجاباتهم للمركز عن طريق البريد الإلكتروني لعرضها على اللجنة في إجتماعها القادم ليُبنى على الشيء مقتضاه والإنتقال للخطوات التي تلي.

الجلسة الختامية

توجّه المركز بالشكر والتقدير إلى أعضاء اللجنة على مشاركتهم القيّمة وجهودهم التي بذلوها في عرض تجارب دولهم في التحوّل الرقمي واستعدادهم لبذل المزيد من الجهود لإنجاز عمل اللجنة.

كما توجّه أعضاء اللجنة بالشكر والتقدير للدكتور عبد اللطيف نايف عبد اللطيف، نائب رئيس مجلس الدولة في جمهورية العراق على تولّيه رئاسة أشغال الاجتماع ورحابة صدره التي تحلّى بها وعلى درايته وحكمته ومساهماته العلمية القيّمة.

وتوجّهت اللجنة بالشكر والتقدير إلى المركز العربي على الجهد الذي بذله في الإعداد والتحضير لعقد هذا الإجتماع وإنجاحه وعلى حسن الإستقبال والحفاوة التي لاقوها طيلة فترة إقامتهم.

والله وليّ التوفيق.

السفير
عبد الرحمن الصلح

الأمين العام المساعد
رئيس المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية

مشروع مسودة أولية للتحوّل الرقمي في قطاع العدالة

إن لجنة التحوّل الرقمي واستناداً إلى قرار مجلس وزراء العدل الب الصادر عن دورته السابعة والثلاثين رقم 1276 والمنعقدة في القاهرة بتاريخ 2021/12/6 بأعضائها ترمي إلى تحقيق ووضع مخطّط أو إستراتيجية ميدانية ترمي إلى إنجاز تحوّل رقمي متوازي بين الدول العربية لمواكبة تحدّيات الزمن الحاضر والمستقبل ومواجهة المخاطر سيما وأن المواجهة الإلكترونية في شتّى الميادين ليست حاصلة فحسب وإنما هي جارية في الحقول كافة الاقتصادية والفكرية والاجتماعية والإنسانية وغيرها.

وبالتالي لوضع مثل هذه الإستراتيجية أو المخطط فإنه بالتالي يقتضي أن تقدّم كل دولة رؤاها وتصوّراتها حول هذا الموضوع لعرضها على اللجنة، إنما وكبداية لإنجاز العمل فلا مانع من تحديد نقاط أساسية لوضع هذا المخطط أو هذه الرؤى ووضعها بين يديّ الدول العربية للإجابة عليها لمعرفة واقع حال هذه الدول في الميدان الرقمي والتحوّل الخاص به وما هي المعوقات والإشكالات التي تواجهها.

بيان الإمكانات المتوفّرة:

- البنية التحتية التكنولوجية (وضعها، مشاكلها، مستقبلها، موقعها في موازنة الدولة).
- الشبكة العنكبوتية (شبكة الإنترنت) في الدولة (وضعها، مشاكلها، مستقبلها، الحماية مقابل القرصنة [حمايتها]).
- الأجهزة التقنية: (واقعها، حمايتها، مستقبلها، مشاكلها، قطع الغيار، الصيانة).
- الكادر البشري وإمكاناته (توفّر خبراء، المعرفة التقنية بين الجمهور، بين الموظفين في القطاع العام والقطاع الخاص، توفّر معاهد تعليم وتدريب).
- واقع البرمجة والنظم والتطبيقات والمنصّات (إمكانية تبادلها بين الدول العربية).
- الميادين المتوفّر فيها تحوّل رقمي.
- التبادل البيني للبيانات وحمايتها.
- (الهوية الرقمية) والعنوان الإلكتروني، التوقيع الإلكتروني.
- أتمتة (مكننة) الإجراءات والعمليات.

البيئة التشريعية حول التحوّل الرقمي:

- واقع القوانين والنظم والتشريعات (تشريعات جديدة، تعديلات تشريعية).
- عمليات الربط الإلكتروني بين الأجهزة والمؤسسات الحكومية.

التدريب ومحو الأميّة التقنية:

- توفّر المعاهد التعليمية والتدريبية (واقعها، مشاكلها، مستقبلها).
- توفّر خبراء، مدرّبين، جمعيات حكومية، مدنية مجتمعية.
- نسبة الأميّة في الجمهور وفي موظفي القطاع العام الحكومي والقطاع الخاص.
- الخطط الحالية الجاري تنفيذها.
- الخطط المستقبلية المنوي تنفيذها – المعوقات.
- بناء القدرات البشرية وتطويرها.
- خطط نشر الوعي.
- إمكانيات تدريب خبراء للتدريب في الدول العربية الأخرى.

التعاون العربي والدولي في مجال التحوّل الرقمي:

- الاتفاقيات الثنائية في: (التحوّل الرقمي، حماية الفضاء السيبراني).
- الاتفاقيات متعدّدة الأطراف في: (التحوّل الرقمي، حماية الفضاء السيبراني).
- إجراءات الحماية والوقاية الداخلية.
- الآليات المتوفّرة في مجال الحماية والوقاية سيما في مجال الجرائم الإلكترونية.
- الزيارات الاطلاعية لتبادل الخبرات.
- تعزيز تبادل الخبرات البينية.

الواقع الرقمي في الدولة:

- المعاملات والتجارة الإلكترونية في الدولة (واقعها ومشاكلها).
- الجرائم الإلكترونية وتمويل الإرهاب وغسل الأموال.
- واقع العملة الرقمية.
- القضاء والتحقيق والأمن مع وفي العالم الرقمي الموجود في الدولة.
- الآليات المتوفّرة في الدولة للرقابة والمراقبة والتدقيق.
- واقع التوقيع الإلكتروني.

وزارة العدل

تصور اولي من قبل مديرية تكنولوجيا المعلومات في وزارة العدل حول رؤية المملكة الأردنية الهاشمية لوضع خطة التحول الرقمي في الدول العربية

نقدم لحضراتكم بعض المشاريع التي قامت وزارة العدل الأردنية بتنفيذها فيما يتعلق بالمحاور التالية والتي يمكن الاستفادة منها لتطبيقها في باقي الدول العربية:

1. الاسهام في مواجهة أي جائحة (كجائحة كورونا)

ان الخدمات الالكترونية التي أطلقتها وزارة العدل قد سهلت الاجراءات على المواطنين والمحاكم خلال فترة الحظر في مواجهة جائحة كورونا، حيث ان الخدمات الالكترونية اظهرت أهمية كبيرة في مساعدة المواطنين على استيفاء حقوقهم واجراء معاملاتهم من منازلهم ودون الوصول الى المحاكم، حيث واصلت الوزارة تقديم خدماتها الالكترونية خلال فترة الحظر اثناء جائحة كورونا على النحو الاتي:

1. **خدمات الدفع الالكتروني:**

ان قيمة الدفعات التي نفذت من خلال خدمة الدفع الالكتروني التي تقدمها الوزارة لتنفيذ المعاملات الالكترونية وتمثلت بـ " دفع امانات الدعاوى التنفيذية والايجارات ودفعات المحاكم الاخرى ".

2. **اجراء جلسات المحاكمة عن بعد:**

ان مشروع المحاكمة عن بعد الذي أطلقته وزارة العدل منذ شهر تموز من عام 2019 قد سهل في عقد جلسات محاكمة عن بعد بين المحاكم ومراكز الاصلاح والتأهيل دون حضور النزلاء للمحاكم عن بعد خلال فترة الحظر وذلك تماشيا مع الإجراءات والتدابير الوقائية لمنع تفشي الفيروس (كورونا) جراء عمليات نقل النزلاء ما بين مراكز الإصلاح والتأهيل والمحاكم.

3. **سماع اقوال المخالفين واستيفاء غرامات مخالفي أوامر الدفاع:**

قامت وزارة العدل بتطبيق اجراءات الكترونية لسماع افادات المخالفين لأوامر الدفاع عن بعد دون تحويلهم للمحكمة من خلال ربط الكتروني بين مديريات الشرطة ودوائر الادعاء العام.

4. **خدمة تحويل المبالغ عبر الـ (IBAN):**

تم تحويل امانات الدعاوى التنفيذية والايجارات (المبالغ المحكوم بها) عن طريق خدمة (IBAN) الى اصحاب الحقوق في البنوك مباشرة، دون تكليفهم عناء مراجعة المحاكم.

5. **خدمة تسجيل الدعاوى ودفع الرسوم ومتابعتها بشكل الكتروني:** حيث قام السادة المحامين بتسجيل الدعاوى والطلبات ودفع رسومها وتصفح ملف القضية ومتابعة القرارات الصادرة فيها بشكل الكتروني من خلال حسابتهم على بوابة الخدمات الالكترونية لوزارة العدل اثناء الجائحة.

2. مواكبة التطور الحاصل في عالم الاقتصاد والمشاركة فيه

قامت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وبناء على رسالة جلالة الملك عبدالله بن الحسين والمتمثلة بـ(نريد مستقبلً نستعيدُ فيه صدارتَنا في التعليم، وننهضُ فيه باقتصادِنا، وتزدادُ فيه قدراتِ قطاعِنا العامّ وفاعليّته، ويزدهرُ فيه قطاعُنا الخاص، فتزداد الفُرَص على مستوى متكافئ، ونواجه الفقرَ والبطالةَ بكلّ عزم، وينطلق شبابُنا في آفاقِ الرّيادة والابتكار) بوضع رؤيةُ للتحديث الاقتصادي للمملكة حول شعار «مستقبل أفضل» ،حيث ترجمت الرؤية إلى خطة تنفيذ استراتيجية للأعوام (2022 – 2033) من خلال أهداف رئيسية ومحركات للتنفيذ ومن ضمنها مبادرات تتعلق بقطاع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين مرتبة الأردن في التقارير الدولية (مؤشر تطوير الحكومة الالكترونية، مؤشر الابتكار العالمي)، كما تم ادراج مبادرة انشاء مركز التحكيم الأردني ليتم تنفيذها عام 2025.

بحيث تقوم وزارة العدل حاليا السير بإجراءات تطوير الخدمات الالكترونية لوزارة العدل بما يواكب التكنولوجيا الحديثة وبما يضمن توفير الوقت والجهد على جميع المتعاملين وبما يرفع من ترتيب المملكة الأردنية الهاشمية في التقارير الدولية.

3. تقريب العدالة من المواطنين وتامين الخدمات القضائية

عملت وزارة العدل ضمن عدة محاور رئيسية متضمنة أهدافاً فرعية لإنجاح دورها في تهيئة البيئة القضائية والادارية، وما يترتب عليها من دعم ومساندة ادارية للسلطة القضائية للنهوض بعملية التقاضي، ودورها في رسم السياسات ودعم عملية الصياغة التشريعية، بحيث تساهم جهود الوزارة في تعزيز سيادة القانون وحماية الحريات والحقوق من خلال دور الوزارة الأساسي في تيسير سبل الوصول للعدالة وجميع ما ينطوي تحت هذه العملية من أعمال وجهود، ومن خلال التعاون وبناء الشراكات الفعالة بالاعتماد على بنية مؤسسية متميزة عمادها الكوادر المؤهلة والمتخصصة بما يعزز ثقة المجتمع بسيادة القانون.

حيث تضمنت الخطة الاستراتيجية الجديدة لوزارة العدل للأعوام (2022–2026) المحاور الرئيسية التالية:

- تطوير عمليات التقاضي
- تطوير الأجهزة القضائية والعدلية ومواردها البشرية
- تعزيز الوصول إلى العدالة
- تطوير البنية التحتية
- تطوير التشريعات

كما تقاطع التحول الرقمي مع كافة المحاور الرئيسية أعلاه، ومن الممكن ان نطرح بعض الأمثلة التي عملت عليها الوزارة فيما يتعلق بتقريب العدالة من المواطنين وتامين الخدمات القضائية ندرج على سبيل المثال منها:

- **تطوير نظام محوسب لإدارة سير الدعاوى ومتابعة جميع الإجراءات المتعلقة بالدعوى** من لحظة تسجيلها لدى القلم المختص وحتى اخر مرحلة وصلت اليها الدعوى، ويشمل ذلك إصدار التبليغات لأطراف الدعوى وطباعة محاضر الجلسات وحفظها وتخزينها. ويشكل النظام العصب الرئيسي في عمل المحاكم النظامية في المملكة الاردنية الهاشمية بحيث اصبحت جميع المحاكم النظامية في المملكة وعلى اختلاف أنواعها ودرجاتها تعتمد على نظام ميزان اعتمادا مطلقا في جميع عمليات تسجيل الدعاوى والمعاملات والاجراءات اليومية الخاصة بعمل المحاكم .
- **تنفيذ مشروع المحاكمات عن بعد:** يعد المشروع نقلة نوعية في نظام العدالة الجزائية في المملكة الاردنية الهاشمية، حيث تعتمد الفكرة على أساس تقني متطور للتقاضي عن بعد من خلال تجهيز قاعات المحاكمة بشاشات تلفزيون وكاميرات عالية الدقة، وهي التجهيزات ذاتها التي تزود بها قاعات خاصة داخل مراكز الإصلاح والتأهيل وتجري المحاكمة عن بعد من خلال نقل حي ما بين القاعة المخصصة داخل قاعة مركز الإصلاح والتأهيل وقاعة المحكمة، وذلك بهدف الاستغناء عن نقل النزلاء وسماع اقوالهم عن بعد.

ان نظام المحاكمة عن بعد باستخدام وسائل التقنية الحديثة في سماع الشهود وإجراءات المحاكمة راعى توفير الوسائل وضمانات المحاكمة اللازمة لتمكين المدعي العام أو القاضي من مشاهدة المكان الموجود فيه الشخص المعني ومن سماعه بشكل واضح، إضافة الى ضرورة التثبت من هوية الشخص وكافة الشروط التي يتطلبها القانون، والتحقق من توافر الضمانات القانونية لصحة التحقيق والمحاكمة لا سيما عدم وجود ما يؤثر على ارادة المشتكى عليه أو الشاهد أو المجني عليه.

وقد تمت الاستفادة من المشروع في تحقيق ما يلي:

- **توفير كلف نقل النزلاء**

- **تقليل الخطورة في نقل النزلاء المصنفين ضمن (خطير، خطير جدا) بين المحاكم**
- **سرعة وسهولة البت في القضايا الجزائية وتحقيق العدالة من خلال تقليل اعداد الجلسات المؤجلة بسبب عدم حضور النزيل او الشاهد الى المحكمة.**
- **استمرارية النزلاء في الالتحاق ببرامجهم الترفيهية والاكاديمية التي تعطى لهم في المراكز كما تبقي النزلاء وعائلاتهم على تواصل مستمر، بحيث أن النزيل لن يكون خارج المركز في وقت زيارة العائلة له.**

تم تفعيل النظام بعد متصف عام 2019 وحاليا مطبق في جميع محاكم البداية مع كافة مراكز الإصلاح والتأهيل، حيث بلغ عدد جلسات المحاكمة عن بعد مع مراكز الإصلاح والتأهيل منذ إطلاق المشروع ولغاية تاريخه ما يقارب (188000) جلسة.

كما تم تفعيل النظام واستخدامه في الاستماع لشهادات شهود خارج البلاد باستخدام تقنية الاتصال المرئي مما كان له دور في تسريع عملية التقاضي، حيث بلغ عدد جلسات الشهود عن بعد ولغاية تاريخه ما يقارب نحو (750) جلسة. وجاري العمل خلال الخطة التنفيذية لوزارة العدل للسنوات القادمة على التوسع في مشروع المحاكمات عن بعد لتشمل المحاكم الصلحية.

- **التبليغ الالكتروني عن طريق البريد الالكتروني والرسائل النصية:**

تتوفر في النظام المحوسب لدى السادة القضاة خدمة التبليغ الالكتروني لتبليغ أطراف التقاضي /الوكلاء، بحيث تصل رسالة نصية تتضمن معلومات أساسية عن التبليغ بالإضافة الى رابط يتم عند الضغط عليه استعراض صورة التبليغ بالإضافة الى كافة المرفقات المرسلة مع التبليغ، كما يوفر النظام المحوسب للقاضي تقرير يبين تفاصيل استلام التبليغ الالكتروني من جهة المستلم.

4. تبسيط الإجراءات وتسهيل المعاملات الرسمية لـ
والجهد

- قامت وزارة العدل بتطوير مجموعة من الخدمات الالكترونية والتي تهدف الى الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين وأطراف التقاضي وتوفير الوقت والجهد على كافة المتعاملين (المراجعين والمحامين)

بالإضافة الى تمكين كافة المتعاملين من الاستعلام الحصول على المعلومات باي وقت ومن أي مكان.

تتوفر الخدمات الالكترونية لوزارة العدل على القنوات التالية:

- **بوابة الخدمات الالكترونية**

قامت وزارة العدل بتطوير مجموعة من الخدمات الالكترونية للمواطنين والسادة المحامين والمؤسسات الرسمية، حيث بلغ عدد الخدمات المتوفرة حاليا على البوابة الالكترونية لوزارة العدل (51) خدمة: ومنها خدمة عدم المحكومية، المزاد الالكتروني، خدمات تسجيل القضايا الحقوقية والتنفيذية والطلبات الإجرائية، طلبات الخبرة، بالإضافة الى خدمات الدفع الالكتروني والاستعلام وغيرها من الخدمات التي توفر الوقت والجهد على كافة المتقاضين والمواطنين.

- **تطبيق الهاتف المحمول**

تتوفر مجموعة من الخدمات على تطبيق وزارة العدل للهواتف الذكية وعددها (16) وتتضمن خدمات عدم المحكومية، المزاد الالكتروني، الاستعلام، الدفع الالكتروني حجز المواعيد ،.....

	إسم الخدمة
1	خدمة تقديم عدم محكومية
2	خدمة الإستعلام عن طلبات عدم محكومية
3	المزادات الإلكترونية
4	التصريح عن عنواني
5	إحجز دورك
6	الإستعلام عن الدعاوى القضائية المنظورة بحقك
7	الإستعلام عن دفعات الإيجار / للمالك
8	الإستعلام عن الوكالات والكفالات المنظمة لدى الكاتب العدل
9	الإستعلام عن التبالغ الصادر عن المحاكم المنشورة بالصحف اليومية
10	دفع المطالبات المالية في الدعاوى التنفيذية / جزئي
11	دفع المطالبات المالية في الدعاوى التنفيذية / كامل
12	دفع مستحقات الإيجار / للمستأجر
13	دفع المخالفات الجزائية / صلح جزاء
14	دفع المخالفات الجزائية / اوامر دفاع
15	إصدار كف طلب
16	خدمة التبليغ عن مشكلة او إرسال إقتراح

وجاري العمل مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة ضمن العطاء الجديد على صيانة وتطوير بوابة الخدمات الالكترونية لوزارة العدل لغايات إضافة مجموعة كبيرة من التحسينات ومواكبة التحديثات بما يلبي احتياجات متلقي الخدمة.

الربط مع الجهات الشريكة

قامت وزارة العدل بالربط الالكتروني مع العديد من الجهات للتأكد من صحة البيانات المدخلة وتسريع اجراءات التقاضي، مثل دائرة الأحوال المدنية، نقابة المحامين، دائرة مراقبة تسجيل الشركات، مديرية الامن العام (إدارة التنفيذ القضائي وإدارة مراكز الإصلاح والتأهيل، الشرطة العربية والدولية (الانتربول)، المراكز الأمنية، الإقامة والحدود، إدارة المختبرات الجنائية، إدارة حماية الاسرة والاحداث)،....

وجاري العمل ضمن خطة الوزارة على الربط مع باقي الشركاء لغايات اجراء الحجز وفك الحجز مع دائرة الأراضي ودائرة مراقبة الشركات ودائرة ترخيص السواقين والمركبات، **بالإضافة الى الربط مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة للحصول على البيانات الرقمية للمستندات والوثائق الرسمية المقدمة من قبل المراجعين للجهات الحكومية حسب تعاميم دولة رئيس الوزراء باعتماد المستندات الرقمية بدلا من المستندات الورقية.**

القبض الالكتروني وتطبيق مستندات الصرف الالكترونية

بحيث تصل رسالة فورية لمتلقي الخدمة تتضمن رابط يحتوي صورة الوصل الإلكتروني ويمكن للمواطن طباعته والاحتفاظ بنسخة منه على هاتفه ولا يلزم مراجعة المحكمة للحصول على وصل الورقي.

كما تم وتطبيق مستندات الصرف الالكترونية لتوفير الورق وضبط عملية تواقيع مجيزي الصرف والمفوض بالإنفاق بشكل الكتروني.

5. توفير البيئة الجاذبة للاستثمار

- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال البنك الدولي
Doing Business Report
World Bank

يصدر البنك الدولي العديد من التقارير والنشرات الاحصائية حول المؤشرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في بلدان العالم، وتقرير ممارسة الأعمال من أحدها، وهذا التقرير في بالغ الأهمية كإشارة إلى أداء الأسس التنظيمية في الأردن عن طريق مقارنتها بالإجراءات الناجحة التي تقوم بها الاقتصاديات الأخرى في المنطقة والعالم، وهو أداة ضرورية لتحسين وتطوير الميزة التنافسية للأردن للاستثمار. ويتضمن هذا التقرير عدة مؤشرات من ضمنها مؤشر حل النزاعات والذي يتم من خلاله قياس الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية نزاع تجاري من خلال محكمة الدرجة الأولى المحلية، كما يقيس فيما اذا كانت الدولة توفر خدمات الكترونية تمكن المتقاضين من تسجيل الدعاوى ودفع رسومها الكترونيا وغيرها من المعايير التي تقيس فيما إذا كان اقتصاد البلد قد تبنى سلسلة من الممارسات الجيدة التي تعزز نوعية وفعاليّة نظام المحاكم الجودة والكفاءة في المحاكم التجارية. (E-Courts،E-Services and Public Availability of Information ، auto assignation for the judge)

وتسعى وزارة العدل الأردنية الى تحقيق المؤشرات المطلوبة لغايات رفع مرتبة الأردن عالميا.

6. محو الامية التكنولوجية وتوفير البنية التحتية الامنة ومكافحة الجريمة المنظمة والعابرة للحدود ومكافحة القرصنة والابتزاز والاحتيال وغسل الأموال

تم إضافة العديد من التحسينات على النظام المحوسب لإدارة القضايا تتعلق بجرائم غسل الأموال، كما تم العمل على حوسبة مديرية التعاون الدولي في وزارة العدل وربطها مع دائرة النائب العام فيما يتعلق بالمساعدات القضائية والمجرم الفار، كما تم الربط الالكتروني مع وحدة غسل الأموال لتمكينها من متابعة القضايا المحولة الى القضاء فيما يتعلق بغسل الأموال، بالإضافة الى تجهيز العديد من التقارير اللازمة والمطلوبة في تقييم الدولة لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(MENAFATF) .

7. حماية البيانات والمعلومات الشخصية والأطفال والحقوق والحريات الشخصية

- **تطبيق الاسوارة الالكترونية:**

قامت وزارة العدل بتطبيق السوار الإلكتروني كبديل للتوقيف او بديل للعقوبة السالبة للحرية، والهدف منها تخفيض أعداد النزلاء داخل مراكز الإصلاح والتأهيل وتخفيض الكلف المالية التي تتحملها الدولة، والحفاظ على مصدر رزق المحكوم عليه او الموقوف بالجنح البسيطة والابتعاد فيها عن عقوبة الحبس السالبة للحرية، كنوع من أنواع العقوبات التي تقدم الردع دون اللجوء الى الحبس.

وتعمل الاسوارة ضمن نظام الكتروني مطبق لدى المدعي العام وقاضي الحكم، مع إدارة القيادة والسيطرة في مديرية الامن العام، ففي حال إزالتها أو العبث بها أو المنطقة الجغرافية المصرح له بالتواجد بها تُرسل إشارة إلى القيادة والسيطرة التابع الأمن العام لمعرفة موقعه وإبلاغ أقرب دورية شرطة للوصول إليه واتخاذ الإجراءات بحقه.

مرتبط تعدى لمديرية اللازمة

- **فيما يتعلق بحماية البيانات**: تم انشاء مركز الحاسوب الرئيسي (Data Center) حيث يحتوي على خوادم رئيسية تقدم ادارة قواعد بيانات بهدف عمل نظام مركزي يتم من خلاله حفظ وتوفير حماية كاملة لهذه البيانات وتوفرها بشكل متواصل وابقاءها محدثة وعمل نسخ احتياطية بعدة وسائل للحفاظ عليها.

كما يتوفر في مركز الحاسوب الرئيسي مستويان حماية باستخدام الجدران النارية :1. Edge Firewall: هو عبارة عن جدار ناري للخدمات الالكترونية وهو بوابة الانترنت للوزارة وكافة المحاكم، لغايات تلبية متطلبات التحديث المستمرة لشبكة الوزارة والخدمات التي تقدمها دعت الحاجة الى شراء جدار ناري بديل لهذه الخدمات ذا فاعلية عالية. 2. Datacenter Firewall وهو جدار ناري مستخدم لحماية كافة الاجهزة الرئيسية لمركز الحاسوب الرئيسي، كما يتم تنفيذ ومتابعة كافة الإجراءات المتعلقة بالأمن السيبراني والتي تتضمن (تحديث جميع انظمة التشغيل على الأجهزة وحجب الأنظمة الغير معتمدة، متابعة مضاد الفايروسات وتحديثاته على كافة الأجهزة، فحص الثغرات الأمنية على الاجهزة بشكل دوري واجراء اللازم بالتعاون مع المركز الوطني للأمن السيبراني،)، مع الإشارة الى ان الوصول الى المعلومات المخزنة في الأنظمة تكون ضمن صلاحيات معينة للمستخدمين كلا حسب طبيعة عمله.

- **فيما يتعلق بالأطفال:** قامت وزارة العدل بتنفيذ مشروع الربط التلفزيوني لغرفة الأحداث المخصصة للأحداث في المحكمة وغرفة المحاكمة وذلك في كافة محاكم البداية بالمملكة كوسيلة لخلق بيئة آمنة للحدث في مرحلة المحاكمة والتحقيق وتعزز لديه الشعور بالراحة والأمان وتهدف إلى تخفيف المعاناة والصدمة النفسية للحدث ودون تعريضه لمقابلة الجاني ليتمكن من الإدلاء بشهادته.
- **حماية البيانات الشخصية:** تم مؤخرا إقرار مشروع قانون حماية البيانات الشخصية من قبل مجلس النواب الأردني وذلك لتعزيز مكانة المملكة بين الدول التي تنظم البيئة الرقمية في ظل التسارع الكبير الذي يشهده العالم بمجال التحول الرقمي.حيث ان القانون يحترم خصوصية المواطن في بياناته الشخصية ويمنحه الحق في الموافقة أو سحب الموافقة على استخدامها، مع احترام الالتزامات التعاقدية والتشريعات الناظمة لكل قطاع. وستقوم وزارة العدل باتخاذ الإجراءات اللازمة بما يتوائم مع مواد القانون.

التطلعات المستقبلية:

- التوقيع الالكتروني (بحاجة الى تعديل تشريعي)
- تطبيق فكرة الذكاء الاصطناعي ضمن إجراءات عمل المحاكم ضمن النظام المحوسب